

واشنطن تؤسس وحدة لمكافحة تمويل إيران للإرهاب



أعلنت وكالة وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون مكافحة الإرهاب والاستخبارات المالية سيغال ماندلكر عن تأسيس وحدة لمكافحة تمويل إيران للإرهاب في إطار سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي تعتمد «الضغوط القصوى» ضد طهران.

وقالت ماندلكر، في إفادة أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب الأمريكي، أمس الأول الثلاثاء، إن هذه الوحدة ستنسق بين الوكالات الأمريكية وحلفاء الولايات المتحدة للتصدي لأنشطة إيران التي تزعم الاستقرار وتدعم الإرهاب. وأضافت أن «هذه الوحدة هي مجموعة من مؤسسات التمويل الدولية المشتركة بين الوكالات المختلفة. وستعمل الوحدة على بناء معرفتنا بأنشطة إيران الخبيثة وعلى التفكير في طرق جديدة لاتخاذ إجراءات ضد إيران والجهات الفاعلة غير المشروعة المدعومة من إيران».

وبحسب «العربية نت»، شدد ماندلكر على أن «إيران هي الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم ونحن مستمرون في زيادة الضغط الاقتصادي على النظام، من أجل مكافحة انتشار الأسلحة والإرهاب وأنشطة زعزعة الاستقرار على المستوى الإقليمي».

وذكرت أنه في شهر نوفمبر الماضي، أعيد فرض جميع العقوبات الأمريكية التي كانت قد رُفعت بموجب الاتفاق النووي. وتابعت: «أضفنا أكثر من 700 فرد وكيان وطائرة وسفينة على قائمة العقوبات في يوم واحد. كما قمنا بتعيين 70 مؤسسة مالية رئيسية وفرعية مرتبطة بإيران، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لأهداف العقوبات المتعلقة بإيران في إطار هذه الإدارة إلى 927 كياناً وفرداً وسفينة وطائرة».

وقالت وكيلة وزارة الخزانة الأمريكية إن العقوبات شملت الميليشيات التي تجند الأطفال وتنشرهم للقتال والموت في ساحات القتال في سوريا. وأشارت إلى دور البنك المركزي الإيراني كجهة رئيسية للتغطية على أنشطة النظام الإيراني وتمويله المستمر للأنشطة الخبيثة حيث تم وضع مسؤولي البنك الذين أتاحوا التمويل للجماعات الإرهابية على قائمة العقوبات.

وأكدت ماندلكر على التصدي لاستخدام إيران لقطاع الطيران التجاري لأغراض غير مشروعة، خاصةً شركة «ماهان إير» التي تم وضعها على قائمة العقوبات لأنها لعبت دوراً رئيسياً في دعم الحرس الثوري الإيراني ونقل الأسلحة والمقاتلين. وأشارت المسؤولية الأمريكية إلى الجهود المكثفة مع الدول الأوروبية للتصدي للمخاطر الكبيرة المتمثلة في إطلاق قناة مالية أوروبية خاصة للتبادل التجاري مع إيران. واعتبرت أن هذا الأمر يتعارض مع العقوبات الأمريكية وسيكون له عواقب وخيمة بما في ذلك فقدان إمكانية الوصول إلى النظام المالي الأميركي والقدرة على التعامل مع الولايات المتحدة.

وحول هجمات إيران السيبرانية، ذكرت ماندلكر أنه في ديسمبر 2018، تم وضع اثنين من القراصنة الإيرانيين على قائمة العقوبات وذلك لأنهم ساعدوا في صرف مدفوعات فدية العملة الرقمية إلى الريال الإيراني ضمن عملية تسمى وبحسب وزارة العدل الأميركية، كان أكثر من 200 شخص وكيان ضحية هذه العملية، بما في ذلك «SamSam» مستشفيات وبلديات ومؤسسات عامة.